الاثار الايجابية والسلبية لانضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية WTO

أ.م.د. جواد كاظم البكري

مقدمة

نشأت منظمة التجارة العالمية (**WTO**) على أنقاض منظمة الجات (**GATT**) في 15 نيسان من عام 1994 عند توقيع أكثر من مائة دولة على نتائج دورة (الاوروغواي) في مراكش المغربية ، وتقديم دول أخرى لطلبات الانضمام الى المنظمة المذكورة .

اذ كانت منظمة الجات التي نشأت عام 1947 مقتصرة على وضع مجموعة من المبادىء والتدابير المتعلقة بتجارة بعض السلع فقط . اذ تم استثناء السلع الزراعية والمنسوجات . منها ، بينما جاءت منظمة التجارة الدولية لتغطي مجمل التجارة العالمية من سلع وخدمات وحقوق ملكية فكرية .

تشير الدراسات الاوليّة الى ان تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وما سيواكبها من تدابير لتحرير التجارة العالمية ، سوف يؤدي الى ارتفاع الدخل الحقيقي العالمي بما يتراوح مابين (213) الى (274) مليار دولار سنوياً بحلول عام 2002 ، أي بزيادة تبلغ حوالي (1%) من الناتج الاجمالي العالمي ، ومن

المتوقع ان يكون نصيب الدول النامية من هذه الزيادة مايقارب من (80) مليار دولار سنوياً وهو يعادل (1,5%) من اجمالي ناتجها المحلي ، ويتوقع أيضاً ان تتوسع المبادلات التجارية الدولية بنسبة (10%) سنوياً .

وفي المقابل يعتقد الكثير من المراقبين بأن مسألة تحرير التجارة العالمية امر يهم بالدرجة الاولى الدول الصناعية وشركاتها المتعددة الجنسية ، وبالتالي فأن مجموعة الدول النامية سيكون مدى استفادتها أقل بكثير من الدول المتقدمة .

الغايـة

تسليط الضوء على مبادىء منظمة التجارة العالمية ، ودراسة آثارها الايجابية والسلبية على الدول النامية التي تنظم الى هذه المنظمة ، والخروج بحصيلة حول ايجابيات وسلبيات دخول العراق اليها في ظل الظرف الراهن .

مبادئ منظمة التجارة العالمية :

ان الهدف الاساسي في انشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) هو تحقيق حرية التجارة الدولية لغرض رفع مستويات المعيشة وتحقيق العمالة الكاملة ، استمرار كبير في نمو الدخل الحقيقي والطلب الفعلي زيادة الانتاج المتواصل والاتجار بالسلع والخدمات وفقا لهدف التنمية حماية البيئة والحفاظ عليها، وياتي هذا الهدف في ضوء المبادئ التالية:

أ . مبدأ الدولة الاكثر رعاية :

ينص على انه" في حالة ابرام الطرف الاخر من معاهدة معينة لاحقة مع دولة ثالثة تتضمن معاملة افضل من المعاملة المتفق عليها في المعاهدة الاولى ، فان اطرافها يستفيدون من المعاملة الافضل التي تم تقريرها للغير لاحقا "

ب . مبدأ المعاملة الوطنية:

ينص ان " على الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية ان تُطَبق على كل المنتجات المستوردة من الدول الاخرى الاعضاء ذات المعاملة السارية والمطبقة على المنتجات الوطنية المماثلة ، فلا تفرض اية رسوم اعلى من تلك المطبقة على المنتجات الوطنية سواء بشكل مباشر او غير مباشر ".

جـ .مبدأ الخفض العام والمتوالي للرسوم الكمركية :

ان على الدول الاعضاء الدخول في اتفاقات للمعاملة بالمثل تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق خفض كبير للتعريفات ، ويختلف معدل خفض الرسوم الكمركية من سلعة لاخرى ، اذ ان تخفيض الرسوم

الكمركية على المنتجات الزراعية يبلغ 36% على مدى ست سنوات بالنسبة للدول المتقدمة ، وبنسبة 24% على مدى عشر سنوات بالنسبة للدول النامية.

د . مبدا الغاء القيود الكمركية :

حظر عام مطلق يسري على كل الصادرات والواردات حيث ضرورة الخفض ومن ثم الغاء الحواجز التجارية وفي مقدمتها الرسوم والقيود الكمية ، فهذا الالغاء يسهل التجارة بين الدول ، وانه رغم السعي نحو سريانه بصورة عامة ومطلقة الا ان هناك استثناءات يتم اقرارها مراعاةً لاوضاع معينة .

هـ . مبدأ الشفافية :

اعتراف الاعضاء بالاهمية الراسخة للشفافية المحلية من اتخاذ القرارات الحكومية في الامور المتعلقة بالسياسات التجارية سواء بالنسبة لاقتصاديات الاعضاء او للنظام التجاري متعدد الاطراف ، ويجئ في مقدمة هذه الاتفاقات تلك المتعلقة بالاعتراف والحماية والاستثمار 000 الخ .